حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٢٣) ٢٠١٤/٠١/١٩ م | www.al-badeel.org | Issue (123) 19/01/2014

على أبواب جنيف: كيف يفكر العالم بسورية؟

■ حسام ميرو

منذ أن بدأ النظام السوري يواجه الانتفاضة بالقمع تطلع سوريون كثر إلى دور فاعل للمجتمع الدولي، وكان النموذج الليبي ما زال حياً وماثلاً في الذهن، إذ سارعت دول أوروبية في ليبيا إلى دعم تدخل فاعل للغرب من أجل إسقاط القذافي، وهو ما حصل بالفعل، لكن الغرب بقي إزاء الوضع السوري ظاهرة صوتية فاقدة لأي مفعول عملي، وركّز دعمه على ملفات إغاثية وإنسانية، وهو دعم لا يرتقي بطبيعة الحال إلى حجم الكارثة الإنسانية في سورية، كما أنه لا يرتقي إلى المكانة التي يمنحها الغرب لنفسه على خارطة السياسة العالمية.

ومن جملة التحولات في الملف السوري أن الغرب مال مع الوقت إلى بناء تصورات الحل على أساس المخرج التفاوضي، باعتباره المخرج الأقل تكلفة، والذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المصالح، وفي مقدمتها مصالح أمريكا مع روسيا، لكن يبقى الأساس هو غياب الرغبة الغربية في الانخراط بالحدث السوري، مهما آلت إليه الأوضاع في هذا البلد.

وبعد ما يقارب الثلاث سنوات من الوضع السوري، يحاول الغرب أن يعطي لمؤتمر جنيف 2 أهمية كبيرة في رسم ملامح الاستقرار في سوريا، وإعادة بناء الاصطفافات داخل المعارضة السورية، لكن رؤية الغرب المحددة بنقصان الإرادة، وغياب الروافع العملية، تجعل من تحقق توقعاته أمراً يقارب المستحيل.

في الفكر الغربي السياسي، وفي دوائر صناعة القرار في واشنطن وعواصم أوروبية كثيرة، هناك رؤية إلى دول الشرق الأوسط تعتبر أن هذه الدول عجزت وستبقى عاجزة عن بناء الدولة الوطنية، وأن معيقات التحول نحو الديمقراطية هي معيقات بنيوية، ومن الصعب معالجتها، أو التأثير من أجل تفكيكها.

لا يعتقد الأمريكان جدياً بأن جنيف 2 سيفضي إلى حلول سحرية، لكن إدارة أوباما تريد قوننة الوضع السوري في إطار التفاوض، بغض النظر عن الواقع الفعلي الذي لا يوحي بوجود إمكانات التوصل إلى حلول جذرية، وجل ما تتطلع نحوه الإدارة الأمريكية هو وضع مسار سياسي موازٍ للأزمة على الأرض، دون التفكير بعواقب الفشل السياسي نفسه، والذي من الممكن أن يلغي مستقبلاً أي احتمال للوصول إلى حل.

في هذا السياق، ما زال الموقف الغربي عموماً، والأمريكي على وجه الخصوص، يرى أن إدارة الأزمة في سوريا هي الأساس، وليس حلها، تاركاً لقوى إقليمية متنافسة الانخراط إلى جانب أطراف الصراع، وفي الصراع على الأرض السورية، إذ أن أي حل جذري هو حلٌ مكلف، ويحتاج إلى ترتيبات إقليمية ودولية لم تنضج أسسها بعد بما يكفي.

ونحن، حتى لو ذهبنا في افتراضاتنا إلى أبعد مدى ممكن حول ما يمكن أن يؤول إليه الوضع السوري فإننا لن نجد ما يؤثر جدياً على الغرب، أو ما يؤثر بشكل مباشر، فماذا سيخسر الغرب إذا تحولت سورية إلى دويلات؟ أو إذا استمرت في دمشق حكومة ضعيفة مع وجود قوى متصارعة تغير يمليه الميدان عليها؟.

لقد شطح بعض السوريين في المبالغة بموقع سورية الاستراتيجي، وبمدى تأثيرها على الوضع العالمي، مستندين في ذلك إلى قراءات تعطي الأولوية إلى الجيوسياسي، غافلين عن جملة التحولات التي طرأت في السياسة الدولية، وفي مواقف وأولويات أمريكا تحديداً تجاه منطقة الشرق الأوسط، وقد لعبت تلك المبالغات دوراً سلبياً في رسم المخارج الوطنية للحلول.

ربما آن الأوان للسوريين أن يعيدوا حساباتهم، منطلقين من أولوية المسألة الوطنية بالدرجة الأولى، والتي اتخذت غالباً كشعار أكثر من كونها محدداً للموقف والعمل، وأن يبتكروا رؤى جديدة في مقاربة وتشخيص ممكنات الحل، فسورية في نظر العالم لم تعد بلداً، وإنما قوى متصارعة، وجماعات سياسية تمارس المناكفة السياسية، وجلها تابع لقوى خارجية، بما فيها النظام، وكارثة إنسانية تحتاج إلى مليارات الدولارات سنوياً لمعالجة تبعاتها.

روسيا تمد نظام الأسد بطائرات من دون طيار وعربات مدرعة

■ لندن (رويترز)

قالت مصادر مطلعة إن روسيا في الاسابيع القليلة الماضية كثفت إمدادات العتاد العسكري لسوريا بما في ذلك عربات مدرعة وطائرات دون طيار وقنابل موجهة.

ويقوي هذا موقف بشار الاسد في الوقت الذي ضعفت فيه حركة المعارضة المسلحة ضده بسبب الاقتتال بين الجماعات المختلفة.

وتحاول موسكو زيادة نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، وهي مورد الأسلحة التقليدية الرئيسي لسوريا، فأعطت الاسد دعماً مهما خلال الحرب الأهلية التي بدأت منذ ثلاث سنوات، وعرقلت محاولات غربية أوسع لمعاقبته بفرض عقوبات لاستخدامه القوة ضد المدنيين.

وتأتي الإمدادات الروسية الجديدة في مرحلة حرجة من الصراع، حيث من المقرر عقد محادثات سلام الأسبوع الجاري في سويسرا، وتفقد المعارضة مكاسبها، بينما يشعر الداعمون الغربيون للمعارضة المسلحة بقلق متزايد إزاء الدور الذي يلعبه متشددون أجانب. بل ان سوريا ذكرت أن بعض الدول التي كانت معارضة للأسد فيما سبق بدأت تناقش التعاون الأمني مع حكومته.

وقالت عدة مصادر لرويترز إن قوات الأسد منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي تسلمت شحنات من الأسلحة والإمدادات العسكرية الأخرى منها طائرات بدون طيار رتبت روسيا تسليمها لسوريا إما مباشرة أو من خلال وكلاء.

وقال مصدر أمني في الشرق الاوسط "تنقل عشرات من طائرات انتونوف 124 (طائرات نقل روسية) مدرعات وأجهزة مراقبة ورادار وأنظمة حرب إلكترونية وقطع غيار لطائرات الهليكوبتر وأسلحة متنوعة منها قنابل موجهة".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه "يقوم مستشارون روس وخبراء من المخابرات بتشغيل طائرات استطلاع من طراز يو.ايه.في على مدار الساعة لمساعدة القوات السورية في رصد مواقع المعارضين وتحليل قدراتهم، وشن هجمات دقيقة بالمدفعية والقوات الجوية ضدهم".

وقال فياشيسلاف دافيدنكو المتحدث باسم شركة (روسوبورون اكسبورت) التي تحتكر تصدير الأسلحة الروسية إنه لا يستطيع التعليق على شحنات الاسلحة الى سوريا.

كانت روسيا قد قالت إن توفيرها إمدادات عسكرية لسوريا لا يخالف أي قوانين دولية، وإنها لا تبيع لدمشق أسلحة هجومية.

وأكد مصدر من قطاع صناعة الأسلحة الدولي على علم بتحركات الأسلحة في الشرق الأوسط أن هناك زيادة في الإمدادات العسكرية لقوات السد بما في ذلك الطائرات من طراز يو.ايه.في.

وقال المصدر "العتاد يدخل سوريا ، وروسيا إما تمدها بذلك أو تشتريه لحسابها من مناطق على البحر الأسود مثل بلغاريا ورومانيا أو أوكرانيا، حيث يوجد فائض في المخزونات". وأضاف "لا يستطيع الموردون في هذه المنطقة إغضاب الروس".

ويقول مراقبون للأسلحة إن بلغاريا ورومانيا وأوكرانيا لديها جميعا مخزونات من الأسلحة الخفيفة روسية الطراز التي أنتجت في هذه الدول خلال الحقبة السوفيتية حين أقيمت مصانع هناك بمساعدة موسكو.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية البلغارية إن المجلس الحكومي البلغاري الذي يشرف على تجارة الأسلحة لم يصدر أي شهادات لصفقات أسلحة متجهة إلى سوريا.

وأضاف "لدينا بيانات تظهر أن بلغاريا لم تصرح ببيع أي أسلحة لسوريا".

وقال وزير الخارجية السابق سولومون باسي إن "من غير المرجح للغاية" أن يكون لبلغاريا عضو حلف شمال الأطلسي والاتحاد الاوروبي علاقة بهذه الشحنات.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأوكرانية إن الجمهورية السوفيتية السابقة كانت قد نفت بالفعل مزاعم توفير إمدادات من الأسلحة ونقلها العام الماضي حين قالت إن كييف أوقفت تماماً وطوعاً التعاون العسكري والفني مع سوريا منذ مايو/ أيار 2011.

وقالت وزارة الخارجية الرومانية إن ادارة الرقابة على الصادرات الموجودة بها لم تسجل أو تصرح بأي عمليات تجارية خارجية تنطوي على منتجات عسكرية بما في ذلك الأسلحة الخفيفة مع سوريا خلال عامي 2013 و2014.

وقال المصدر من قطاع صناعة الأسلحة "من المؤكد أن اشياء تدخل سوريا وروسيا تدرك أن عليها الإبقاء على الأسد في السلطة اذا كانت تريد الاحتفاظ بما لديها هناك خاصة في ظل احتياطيات النفط والغاز المتاحة".

البيانات تظهر أن بلغاريا لم تصرح ببيع أي أسلحة لسوريا

ووقعت شركة سويوز نفت جاز الروسية للنفط والغاز اتفاقاً قيمته 90 مليون دولار مع وزارة النفط السورية في ديسمبر/ كانون الأول الماضي للتنقيب عن النفط وإنتاجه في مساحة 2190 كيلومتراً مربعاً من مياه البحر المتوسط قبالة الساحل السوري بين طرطوس وبانياس.

ويقول مسؤولون سوريون في قطاع النفط إنهم واثقون من أن المياه السورية فيها احتياطيات ضخمة من النفط أو الغاز، مشيرين إلى اكتشافات مهمة في شرق البحر المتوسط قبالة اسرائيل وقبرص ودراسات مسحية واعدة أجريت في مياه لبنان.

ويتيح الوضع لروسيا فرصة لإظهار أنها مازال لها ثقل على الساحة الدولية والفوز بعقود مجزية محتملة حين ينتهي القتال في سوريا والخلاف بشأن برنامج ايران النووي.

وتحرص روسيا بشدة على ترسيخ موطئ قدم لها والاحتفاظ به في الشرق الاوسط من خلال سوريا وإيران بعد الخسارة التي منيت بها خلال انتفاضات الربيع العربي، خاصة في ليبيا، حيث كانت تساند الزعيم السابق معمر القذافي.

وفي الأسبوع الماضي كشفت رويترز أن روسيا تتفاوض مع إيران على اتفاق للنفط مقابل السلع قيمته 1.5 مليار دولار شهريا يهدد بتقويض العقوبات التي ساعدت في إقناع طهران بالموافقة على اتفاق مبدئي للحد من انشطة برنامجها النووي.

وقال توم والاس من جماعة (سي.فور.ايه.دي.اس) لأبحاث الصراعات التي لا تهدف للربح "من المؤكد أن الاسد بحاجة لتجديد عتاده. تذهب أذهان الناس الى طلقات الرصاص، لكنهم يسيئون تقدير ثقل العبء اللوجيستي لجيش حديث". وأضاف: "جنازير الدبابات ومراوح الطائرات الهليكوبتر ووقود الطائرات وأجهزة تحديد الاتجاه وكل مكون من كل قطعة من العتاد يمكن أن يتعطل بدون صيانة أو إحلال".

دحرجة أمامية: التوازن الحرج بين السياسة والأمن والاقتصاد

علاء الدين زيات

كانت عبارة دحرجة أمامية إحدى التي كان يرددها أستاذ الرياضة في مدرستي الابتدائية. كان متفوقاً في الجمباز ويحبه جداً، وكانت دروس الرياضة (والموسيقى والرسم والأشغال ودروس الخط) دروساً فعلا وليست حصص فراغ.

فيما بعد غابت العبارة لتعود في دورة إعداد الضباط المجندين في كلية المدفعية في حلب، حيث كانت الأخيرة تستقبلنا كخريجين من كلية الزراعة بحكم علاقتنا بالبيئة وقدرتنا على حل النشرة الجوية التي هي عماد إحكام الإصابات وتعديل الرمايات (هكذا قالوا لنا يوم وصلنا بعد حفلة الحلاقة الصاخبة).

اليوم تعود هذه العبارة لتخطر لي وأنا أتابع حروب صغرى ترتدي طابعاً ميليشيوياً تريد من المجتمع السوري أن يُجري دحرجته الأمامية وينقلب بطريقة لا تهشم كامل عظامه، ولكن تبقيه أرضا.

خلال السنوات الثلاث الماضية وعلي أن أقول احتراما للدقة، خلال العقد الماضي كان التوازن في سوريا حرجاً دائماً بين منهجي الحل السياسي والعسكري، فمنذ أزمة 1984 المنتهية بإبعاد المتصارعين عن مجرد الحلم بالاقتراب من كرسي الرئاسة غابت السياسة كلياً، وبقي المجتمع محكوماً بآلة أمنية قوية، ثم يقوم الموت لوحده بمهمة كسر الجليد السياسي وإحداث تغيير في منصب الرئيس، ولكن دون تغيير في منظومة الإدارة ذاتها، وحتى دون تغييبه إلا من الناحية الفيزيائية.

في التوازن بين السياسي والعسكري للعقد الأول من القرن 21 كانت المفاضلة بين نقاط كولن باول التي تمنح القيادة السورية هوامش حمر متعددة وبين نهاية تقرير بيكر–هاملتون التي تعيد لهذه الهوامش رسماً آخر أفرزته ملامح الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة مستمرة شكلاً ومضمونا حتى اللحظة).

وأتت تحمية جديدة بين العسكري والسياسي عبر حرب تموز 2006، عندما بدأت ملامح استنفاد سياسة العصا الغليظة لبوش الابن تنهي بنودها المتبقية، ويمكن اعتبار مناوشات القصف الإسرائيلي والتحليق فوق القصر الرئاسي وعمليات الاغتيال–متعددة الأهداف استمراراً لتلك الدحرجة، أي الإبقاء على حالة شحن بلا توقف.

في كل ما سبق كان الشأن السياسي مغيباً كاحتكار يختص بالصفوة من رجالات البلاط ، وهم وحدهم يدركون أسرار اللعبة وتفاصيلها، ووحدهم من يجيد اختيار المسارات، ومن نصر الى نصر قادونا مشكورين وتوقعوا أننا عميان وسنظل مشغولين بالتصفيق للربان الحاكم الحكيم.

وبين نصرهم وتصفيقنا أو ندبنا السلبي كان الاقتصاد يعيد هيكلة ذاته في نموذج لا شك سيكون جديراً بعدة دراسات حول تداخل الوطني بالأسري بالمافيوي بالطائفي ،وأيضا بالتوازن الحرج للواقع الإقليمي. بحيث كانت منظومة الحكم نشطة ومبدعة في ابتكار حلول لمشكلتها هي، وضائقتها هي، وكانت إيران وتركيا والعراق والإمارات وربما رومانيا بعض مخارجها من تعثر الشراكة الأوروبية المستمر.

وتستمر الدحرجة إلى نقطتها الفاصلة الأهم في سوق الحريقة. هنا اتحاد عضوي بين عناصر ثلاثة مهمة، مفهوم أمني للدولة، ومفهوم اقتصادي لقوى الفعل التجاري، ومفهوم سياسي للاستناد على تراكم استحقاقات التحديث.

فيما تلا كان الشد مستمراً وحاداً بين قوى اجتماعية تريد استعادة الفعل السياسي من خزانة الحجر للمنظومة الأمنية ومنظومة تدرك أن أي تخلٍ يعني نقطة اللاعودة ولها في تونس ومصر أسوة سيئة. في دائرة الطباشير تلك كان المجتمع موضوعاً في المنتصف، وخاضعاً للجر من يديه بين مربيته السلطة سيئة التاريخ وأمه الحقيقية المغيبة قسراً، ولا تعرف بالعمق معنى الأمومة، وكان القاضي الدولي بلا حكمة تمنحه القدرة على تقديم مرافعة جيدة وحتى اليوم.

الدحرجة اليوم آخراً هي الأخطر هي من نوع تقافز الكل في جميع الاتجاهات، والانغماس جدياً في حروب غائبة الغايات، ويتضح من مسارات الأشهر الأخيرة وجود حالة تآكل مدني – سياسي هي الأسوأ منذ ثلاث سنوات، مظاهره الكبرى يمكن حصرها بتآكل المشروع الوطني، وانحسار مفهوم الهوية ، وسيادة اقتصاديات الحرب سيادة شبه مطلقة مع مسرح مكشوف بمناحيه الثلاثة الكبرى الأمني والعسكري والاقتصادي.

من السابق لأوانه اليوم معرفة هامش المرونة المتاح للاعبين الداخليين الصغار المنخرطين اليوم بصراعات متعددة الدوافع والأهداف، ولكن جلي تماما أن جنيف 2 ليس بصدد رسم هذه الحدود أو القيام بضبطها على الأقل من الناحية العملية ، سيصعد القسم الأكبر الى رحلة القطار بعربات منفصلة، وتبدأ تلك الرحلة صفارتها معلنة الانطلاق ، دون ذلك لا شيء سيتغير. كل التبريرات المرمية على قارعة القتل اليومي ماتزال قائمة ، وبالتزامن الكامل مع تبريرات المراقبين واللاعبين الإقليميين والدوليين والتي تمتلك ثقلاً كافياً لتجديد بنيتها بما يتوافق مع تطورات الحدث .

هل يجوز كتابة كل هذا النص للخلوص الى أن لا شيء سيتغير، وأنه لا مخارج تشي ببعض الأمنيات، وأسارع لأقول بلى، الدحرجة الأمامية اليوم للمجتمع بطريقة لا تهشم كامل عظامه ولكن تبقيه أرضاً. بأن يحاول إجادة السقوط كي لا يتهشم بحدة، كان على المسرحي الألماني "بريخت" أن يقلب المعادلة، وأن يدفع الأم المربية لتفلت يد الصبي منعاً لإيذائه. هو يقول أن الأم البيولوجية لا تملك مشاعر الحب، بل يدفعها حب التملك وبأن الحياة والعشرة ومتابعة اليوميات والفرح والسهر هي من يجعل الأم أماً.

مجتمعنا السوري سيختار أمه الحريصة الواثقة والحنونة عليه لحظة ينهي دحرجته ويبدأ نهوضه اللاحق. وهذه الرياضة معلم كبير فعلاً.

ماكينة حلفاء الأسد تعمل بطاقتها الكاملة قبل جنيف ٢

■ غازي دحمان

لحظات صعبة تعيشها سورية قبل انطلاق قاطرة التسوية في العاصمة السويسرية، تشتغل المكائن قبل هذا الموعد في محاولة لتسوية الأوضاع بما يتناسب وجلال عملية جينيف، وما يراد لها ومنها، وفي هذه اللحظات يعمل الحلف المشغل لبشار الأسد بكامل طاقته التشغيلية، دبلوماسياً وإعلامياً وعسكرياً، وذلك بهدف ترتيب الأرض السائبة.

قبل هذا الوقت، بلحظات قصيرة، كان الحلف قد توصل إلى نتيجة مرضية استراحت على ضفافها عقول خبرائه وواضعي خططه، بعد أن فرحوا بدهائهم وأعجبوا بقدرتهم على تحوير عناصر القضية السورية، وجعل مسألة الإرهاب تتصدر المشهد، وتلغي مفاعيل كل ما عداها من العناصر الأخرى، فقد أبدع قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، الذي يحق عليه وصف القائد الأعلى للجيوش الإيرانية في العراق وسورية ولبنان، بإحداث الترتيبات المناسبة لجعل القضية السورية قضية ببعد واحد، وهو الإرهاب الذي صنعه شعب سورية، أو المكون الأكثري منها، ضد نظام رحيم ومتسامح ومنضبط دولياً، كان ذلك المشهد أشبه بأحلام العصافير، ولكنه تحقق بصبر وأناة ومكر سياسي.

وكان سيرغي لافروف يبلغ العالم أول بأول بتفاصيل ذلك التحول الرهيب، ويزيد المشهد تشويقاً باحترافية دبلوماسية عالية، عبر أحاديثه عن مئات القرى العلوية التي يجري استباحتها وقتل أهلها من قبل المتطرفين واختطافهم وحصارهم ومنع الغذاء والدواء عنهم، فيما بدا أنها أكبر عملية سرقة لمظلومية الشعب السوري، وقد وصل الأمر إلى حد اعتقد معه لافروف أنه ينسج قصصه في فراغ، وكأن العالم فقير بوسائل الرصد والاستيضاح والتبين، وأن العالم سيبني تصوره عن القضية السورية من خلال أعمال سليماني وتوليفات لافروف.

الواقع أن ذلك لم يحصل بسبب عبقرية المذكورين، بل تقف وراءه رغبة عالمية بالانكفاء عن القضية السورية، وقبول أي رواية لديها قابلية ان تبنى عليها صيغة ما للحل، كأن يقال إن النظام أهون الشرور ولا بأس بالتعايش معه، وبالفعل بدأت بعض الأصوات تصدر من واشنطن ولندن تطالب باللجوء إلى هذه المقاربة، وكانت هاتان العاصمتان قد اكتفيتا من الحدث السوري بالأسلحة الكيماوية وتركتا التفاعلات تمضي حسب أعنتها، وخاصة طريقة إدارة المسرح عملانياً، حتى إن الأمم المتحدة أعلنت توقفها عن تعداد قتلى سورية، فيما بدا أنه إبعاد المجهر عن حلف بشار الأسد، وتركه يتصرف بضحاياه بالطريقة التي يرتئيها.

غير أن المتغيرات التي أطلت برأسها أخيراً بعد قيام الثوار بإعادة ترتيب مسرح الحدث وتنظيفه من القوى المتطفلة على ثورة السوريين، شكلت قطعاً خطيراً في مسار السياق المرسوم، وفي هيكلية بنية الحدث الذي جهد حلف بشار الأسد في بنائه، ويدرك الحلف أن تهاوي ذلك البناء معناه انهيار جميع الخطط والأسانيد، وحتى الخطابات السياسية التي جرى تجهيزها للانقضاض على ثورة السوريين عبر توجيه الضربة القاضية لها في مؤتمر جينيف ومحاكمتها بالإرهاب، وإظهار حليفهم» بشار الأسد» على أنه بطل مكافحة الإرهاب، وربما حامي الحمى العالمي. وقد ظهر مدى الاستعجال الروسي لعقد مؤتمر جنيف 2 في ظل معطيات اعتقدت أن توفرها سيغير المعادلات كلها، ويقلب التوازنات لصالح حلفهم.

بناءً على ذلك، ليس مستبعداً أن يجري اللجوء إلى الخطط البديلة، والتي تقضي بتغيير موازين القوى على الأرض لصالح النظام، وذلك عبر سياسة الأرض المحروقة، واستعمال أقصى كثافة نيرانية ممكنة، واستقدام المزيد من الميليشيات الإجرامية من العراق ولبنان وإيران لتنفيذ هذه المهمة، ورفع منسوب عمليات الذبح لدب الرعب في قلوب البيئات الحاضنة للثورة ودفعها لليأس والاستسلام، حينئذ يستطيع الحلف القول إنه ليس من داعٍ لتقديم التنازلات ولا حتى التفاوض مع المعارضة طالما أن النظام يبسط سيطرته المطبقة على كامل الأرض السورية، وكان مساعد رئيس هيئة الأركان الإيرانية، مسعود جزائري، قد بشر بأن بشار الأسد انتصر، وانه لا داعي لتقديم أي نوع من التنازلات ل» أعداء سورية»، في حين سرب الروس مقولة إما أن تحضر المعارضة المؤتمر الآن ومناقشة مسألة محاربة الإرهاب أو فإنهم لن يحضروا أبداً، لأن بشار الأسد سيسترجع كامل سورية في غضون شهرين إلى أربعة أشهر!، طبعاً لم يفسر الروس كيف أن النظام الذي تراجع إلى أدنى قوته العتادية والعددية يمكنه استرجاع ما خسره وهو في عز قواته، كما لم يفسر «الجزائري» كيف أن النظام انتصر، وهو محاصر حتى في قصره، هي لزوم البروبوغندا وحسب.

على ذلك، المتوقع أن يقدم التحالف على إنقاذ نفسه بأي طريقة، ذلك أن المسار السياسي لا يناسبه، ومهما كانت قدرته كبيرة في المناورة فإن هناك استحقاقات قادمة، في مواجهة الحلف ، أما تغيير الأوضاع فتلك مسألة مستحيلة في ظل تدهور قوة النظام واستنزاف حلفائه، كل ما سيفعله النظام مزيدا من الأعمال الإجرامية بحق السوريين.

الاستثمار السياسي والاقتصادي للأزمة الإنسانية في مخيم اليرموك

حسام الميلاد

لا زالت أزمة مخيم اليرموك مستمرة، ويبدو أنها تزداد تعقيداً، ليس في جانبها الإنساني فقط، بل والإعلامي أيضا. فبحلول الإعلام البديل مكان الإعلام التقليدي، يُستبدل المزاج الفردي والحس الشعبوي العفوي بمهنية الأخير، ويمضي الأخير مضطراً لقبول وسائل الإعلام البديلة كمصدر متوفر للخبر، بينما تمتلئ مواقع التواصل الاجتماعي بالصياغات المختلفة للحدث الواحد، لتضعف مصداقية الخبر أمام التحريض والاتهامات المتبادلة لأطراف عدة تمثل مواقف فردية أو جماعية.

قبل أيام، لم تتمكن قافلة إغاثية مؤلفة من عدد من الشاحنات من التقدم أكثر بعد عبورها حاجز الكابلات في منطقة سبينة ووصولها الى مشارف مخيم اليرموك بسبب إطلاق النار تجاهها. البعض أكد أن اطلاق النار باتجاه القافلة أتى من مناطق تسيطر عليها المعارضة المسلحة، آخرون الصقوا التهمة بدبابات النظام السوري. حتى حدود المخيم ونقطة توغل القافلة ونوعية الأسلحة لم تسلم من تلك الصياغات الإعلامية المتضاربة ودلالاتها الاتهامية المتعددة.

مؤخراً، خرجت مظاهرة غاضبة لأهالي مخيم اليرموك توجهت إلى مقرات المسلحين. مصادر إعلامية رأت أن المظاهرة خرجت تندد بالمسلحين الذين اختطفوا المخيم وجعلوه رهينة لسياساتهم وطالبوهم بالخروج منه. مصادر أخرى رأت أن المظاهرة هدفها مطالبة المسلحين بكسر الحصار المفروض على المخيم بالقوة وتسليح المدنيين. هكذا تبدو الأمور في مخيم اليرموك إعلامياً، وقد انطبق عليها المثل الدارج "ضاعت الطاسة".

من المستفيد من تلك الضبابية الإعلامية التي تعصف في أزقة مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين؟ ومن المستفيد اساساً من استمرار الأزمة في مخيم اليرموك؟ ربما لن تكون الأمور دائما بالوضوح المطلوب، لكننا سنحاول تسجيل بعض الملاحظات المتعلقة بالأزمة وبمواقف مختلف الأطراف.

الجماعات المسلحة في المخيم وبعض أطراف المعارضة السياسية السورية تجعل من أزمة مخيم اليرموك محاولة لاستثمار الوجود الفلسطيني الشعبي وتحريضه على النظام السوري، وترى فيها ورقة ضغط وأداة اعلامية مناسبة تفند ادعاءات النظام حول

خرجت مظاهرة غاضبة لأهالي مخيم اليرموك توجهت إلى مقرات المسلحين

خصوصية القضية الفلسطينية والممانعة والمقاومة وما لف لفيفهما، مع ذلك ترفض إدراج المخيم في أي حسابات تتعلق بالخصوصية الفلسطينية، وكان ذلك مبرراً لرفض أي اتفاق حول مخيم اليرموك بمعزل عن اتفاق عام يشمل المنطقة الجنوبية من دمشق. خصوصية المخيم بالنسبة لهذا الطرف متوفرة فقط في حال كان المخيم ورقة صالحة للتفاوض مع النظام. أما الاعلام البديل المساند لهذا الطرف فيسعى لتبرئة ساحته بتحميل النظام المسؤولية الكاملة عن كل ما يجري وسيجري في المخيم ولا تردعه في ذلك كم السذاجة الإعلامية التي يدرجها تحت مسمى "المنطق". فعلى سبيل المثال: تبنى بعض الناشطين الاعلاميين على صفحات التواصل الاجتماعي وجهة النظر التي ترى أن لا مصلحة للمسلحين بإطلاق النار على القافلة الإغاثية، بل كان في مصلحتهم الاستيلاء عليها لكنهم لم يفعلوا! تتناسى الحساسية المهنية المفقودة اصلا لدى هؤلاء أن اللعبة في أحد أركانها هي لعبة إعلامية بامتياز. ولا يخطر في بال الذين يتبنون وجهة النظر تلك أن يفسروا لماذا لم تسجل أي حالة للموت جوعاً في المناطق الأخرى المحاصرة المحيطة للمخيم، وأن الحالات من ذلك النوع اقتصرت على مخيم اليرموك فقط؟

النظام السوري بدوره، يهدف إلى توظيف أزمة مخيم اليرموك لتحريض الفلسطينيين على "الثورة" السورية، وتوجيه رسالة تحذير للوجود الفلسطيني الذي طالما نظر اليه كوجود خطر. لذلك يستمر في تقديم الاعتبارات الأمنية في التعامل مع مخيم اليرموك على الاعتبارات الأخرى، وتستمر أجهزته الأمنية في النظر الى أولئك الذين رفضوا التخلي عن مخيمهم أو الذين بقوا نتيجة عدم توفر الإمكانيات المادية التي تساعدهم حتى على النزوح كحاضنة اجتماعية للجماعات المسلحة.

السلطة الوطنية الفلسطينية ومعها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية حمّلت المسلحين مسؤولية ما يحدث في مخيم اليرموك، وكانت حذرة من الانتقاد العلني للنظام السوري، وفضلت أن تكون الملفات الحساسة المتعلقة بالمفقودين والمعتقلين الفلسطينيين وغيرها خلف الكواليس، لاسيما وأن مواقف السلطة منذ البداية ضمن المجموعة العربية كانت محل انتقاد لاذع من قبل النظام السوري. وترى السلطة الوطنية الفلسطينية أنها لا تستطيع معالجة ملف مخيم اليرموك بمعزل عن الملفات الأخرى المتعلقة بالوجود الفلسطيني ككل في سوريا، لذلك تتعامل بحذر شديد مع أزمة المخيم بغية الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع النظام السوري الذي لا تملك حياله أدوات الضغط الكافية. وبالإضافة إلى ضعف إمكانياتها المادية وخشيتها من أية ردود فعل عقابية قد تصدر عن النظام السوري تجاه الوجود الفلسطيني. بدت السلطة الوطنية وفصائل المنظمة عاجزة أمام الرأي العام الفلسطيني عن التمثيل العملي لفلسطيني الشتات. هذا التمثيل الذي كان دائما عرضة للتشكيك في شرعيته من قبل بعض الاطراف في الساحة الفلسطينية، والتي وجدت في أزمة المخيم فرصة ثمينة للانقضاض على السلطة والمنظمة.

حركة حماس التي حاولت في البداية التوسط بين النظام والمعارضة صعدت لاحقا لهجتها ضد النظام السوري وقد تناسب هذا التصعيد طرداً مع الحملات الإعلامية السورية ضد مصداقيتها كحركة مقاومة، ولكن لا يبدو أن تصريحاتها النارية بخصوص مخيم اليرموك قد اسهمت في حل أزمته بقدر ما بدا للكثيرين على أنه محاولة لكسب المزيد من الرصيد الجماهيري على حساب السلطة الوطنية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية. ويسهم إعلامها البديل وناشطوها في المخيم بمحاولة تضخيم دور الحركة وفاعليتها داخل المخيم أكثر بكثير مما هي فعلياً على الأرض. أما حركة الجهاد الإسلامي فقد وجدت في صمتها بلاغة غير محدودة تفوق بلاغة تصريحاتها الغامضة.

الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة ـ بقيادة أحمد جبريل، ترى في أزمة اليرموك كعكة لها فيها الحصة الأكبر. وقد أسهمت سياستها التنافسية وارتهانها للنظام السوري في عرقلة أكثر من اتفاق حول المخيم، وحاولت مراراً رفع سقف المكاسب السياسية والأمنية. فلم تكتفِ بان يسلم المسلحون من الفلسطينيين داخل المخيم أسلحتهم، بل أصرت على دمجهم ضمن اللجان الشعبية الفلسطينية التي شكلتها لضمان الهيمنة العسكرية على مخيم اليرموك، ولتحييد حماس أصرت على التعامل مع مسلحي الحركة وتسوية أوضاعهم كأفراد.

أخيراً، لا يحقق الاستثمار في أزمة مخيم اليرموك أرباحاً سياسية فقط، إذ وجد تجار الأزمات في مخيم اليرموك فرصاً اقتصادية استثنائية، فأزمة المخيم في أحد وجوهها ليست أزمة مواد تموينية وغذائية، بل هي أيضا أزمة نتجت عن احتكار هذه المواد لتسجل أسعارها أرقاماً قياسية لا تستطيع جميع العائلات أن تؤمن ثمنها، وقد دعا بعض الناشطين في مخيم اليرموك إلى جمع التبرعات المالية لأهالي المخيم ومحاولة إيجاد السبل لإيصالها، ما يؤكد أن الأزمة في جانب منها مفتعلة أيضا. وطبعا هذه التجارة لن تكون ممكنة لولا تواطؤ جهات مختلفة قد تجمع العداوة بينها لكن المصالح الاقتصادية تقربها.

جهاديو الشيشان يستعدون لشن عمليات ضد الحكومة الروسية

يتدفق المقاتلون الشيشان إلى جنوب روسيا من جميع أنحاء العالم بهدف شن عمليات إرهابية ضد الحكومة الروسية و الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في الوقت الذي تستعد فيه البلاد لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في مدينة سوتشي في أوائل فبراير/شباط المقبل.

كما شنت في الأسبوعين الماضيين هجمات انتحارية ضد المحطة المركزية وحافلات ترولي في فولغوغراد، قتل فيها 31 شخصاً وجرح العشرات، إلى جانب سلسلة من الاغتيالات العشوائية التي وقعت مؤخرا في مدينة ستافروبول الواقعة على بعد مائة ميل من سوتشي.

وقد دعا أحد أهم القادة الشيشان، دوكو عمروف، الذي يوصف على نطاق واسع باسم «بن لادن روسيا» ويعد الزعيم الروحي والعسكري لحركة «إمارة القوقاز المقاتلين الشيشان للعودة إلى ديارهم من جبهات القتال في جميع أنحاء العالم لشن حرب مكثفة ضد روسيا في وقت تسلط فيه الأضواء الدولية على مدينة سوتشي. وصرّح عمروف مؤخراً أن «النخبة « من المقاتلين الجهاديين سوف تعود إلى جنوب روسيا من أفغانستان وسوريا وغيرها من الجبهات، و «إذا كان الروس لا يفهمون أن الحرب سوف تصل إلى شوارعهم ، فسوف تضرب عقر دارهم». والجدير بالذكر أن الجماعة الانفصالية الشيشانية التي يقودها عمروف كانت المسؤولة عن مذبحة بيسلان عام 2004 التي اختطف وقتل فيها المئات من أطفال المدارس.

أثناء الحرب الشيشانية الأولى (1994–1996)، لجأ حوالي 15،000 إلى 25،000 من الشيشان إلى أفغانستان وباكستان واليمن ومصر و مناطق من أوراسيا وأصبحوا على مدى عقود العمود الفقري للقاعدة و المنظمات الجهادية الأخرى.

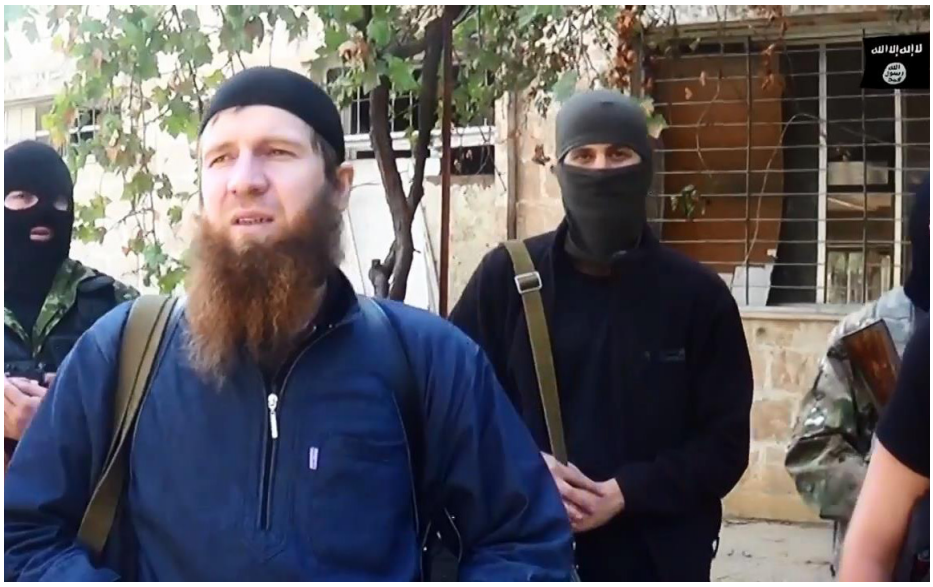

وخاض المقاتلون الشيشان الحرب ضد قوات الاحتلال الغربية في أفغانستان و العراق، و لهم قواعد راسخة في المقاطعات الحدودية الشمالية الغربية مع باكستان، وشكلوا قوة بارزة بين عناصر القاعدة في المعارضة السورية.

مؤخراً، عين عمر الشيشاني قائداً في (داعش) ، ويرأس مجموعة من المجاهدين الشيشان في شمال القوقاز (جيش المهاجرين والأنصار)، أما القوات المقاتلة الجورجية فيترأسها ولد عمر غوركاشفيلي، وهي مؤلفة من 1،500 مقاتل من المتشددين معظمهم من منطقة القوقاز الروسية. وقد قاد الشيشاني القوات الخاصة الجورجية خلال الحرب مع روسيا قبل عقد من الزمان.

كما أن الأسماء العربية التي يحملها معظم المقاتلين الشيشان تدل على عمق التورط الشيشاني على مستوى قيادة القاعدة ، ووفقا لما ذكرته وكالة المخابرات الروسية FSB فإن القوات الشيشانية ترأست صفوف المجاهدين والقادة الميدانيين في سوريا والعراق ولبنان.

وقد أمر فيكتور إيفانوف رئيس روسيا الاتحادية وكالة مكافحة المخدرات، بمنع تدفق المال و الأسلحة إلى منطقة القوقاز، كما بين أن مصادر تمويل الإرهابيين الشيشان هي تهريب الأفيون و الهيروين من أفغانستان عبر آسيا الوسطى. وقد حث إيفانوف المسؤولين في المخابرات الروسية التركيز على تركيا التي وصفها بأنها واجهة «الناتو « للتحكم بتوريد الأسلحة للمقاتلين المتمردين بين سوريا و جنوب روسيا.

الحرب العراقية ضد «داعش» وظروف مختلفة عن 2006

أوضح نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن ووزير الخارجية جون كيري الأسبوع الماضي لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن الولايات المتحدة تؤيد مبادرة بغداد لتعزيز العملية السياسية الشاملة في العراق، ولم تكن تلك المرة الأولى التي ترسل فيها واشنطن رسالة مماثلة للمالكي، فقد تلقى سلسلة من المكالمات المماثلة بهذا الخصوص (رسالتين من بايدن الى المالكي، ورسالة من كيري إلى وزير الخارجية هوشيار زيباري) حول ترحيب الولايات المتحدة بالتفاوض مع زعماء العشائر وزعماء السنة، قرار مجلس الوزراء العراقي «بدفع التعويض لقوات القبائل الذين قتلوا أو أصيبوا في القتال ضد داعش، علماً أن التزام واشنطن بهذا الموقف لايزال موضع شك.

ومما لا شك فيه أن بعض الأصوات المؤثرة في واشنطن في مجلس العلاقات الخارجية يشككون بصدق نوايا المالكي في التعاون مع زعماء السنة.

وللوضع الراهن في محافظة الانبار نتائج سياسية على الحكومة العراقية، ولكن، في الوقت نفسه، يشكل فرصة للضغط على المالكي لتغيير سياسته ، وإدراج السنة العراقيين كشركاء في الدولة الموحدة.

فعلى رئيس الوزراء أن يطلب من القبائل السنية في محافظة الأنبار محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» ، على الرغم من استبعاد السنة من المشاركة العادلة في حكم البلاد، الأمر الذي يشكل في المستقبل الرهان الحقيقي أمام بغداد.

كما أن معركة الأنبار ضد» داعش» تسير ببطء، حيث لا يزال مقاتلو الصحوة في جنوب الرمادي ورجال القبائل مستهدفون من قبل مسلحين تابعين لتنظيم القاعدة.

إن المشاكل الناجمة عن غياب الحل السياسي في العراق كانت واضحة عند السنة الذين رفضوا السماح بتواجد الجيش على أراضيهم، وحين حاول الجيش استعادة الرمادي من «داعش»، اضطر إلى الانسحاب بسبب المقاومة الشرسة التي لقيها من مقاتلي» داعش»، و عدم تعاون سكان المدينة معه.

وقد انضم المقاتلون القبليون إلى كلا الجانبين، مما شكل اختلافاً حاداً مع ما حدث في عام 2006 مع «أبناء العراق» حين هددت القاعدة الحياة القبلية في الأنبار، وولدت الوحدة بين القبائل لمحاربة «الدولة الإسلامية في العراق».

الفرق الآخر عما كان عليه الوضع قبل سبعة أعوام يكمن في وجود «القوة الثالثة» التي تحارب «داعش» والقوات الحكومية على حد سواء. هذه القوة التي تطلق على نفسها اسم «المجلس العسكري في الأنبار» الذي يتكون من قوات حزب البعث. كما يضم كتائب ثورة 1920 ، والمنظمات السلفية الصغيرة. في حين أن قبائل عديدة قررت عدم الوقوف الى جانب أي طرف، واقتصر دورها على حماية أراضيها، ما يجعل المجموعة الرئيسية التي تحمل عبء مواجهة «داعش» هي تلك التي يقودها أحمد ابو ريشة من أتباع الحكومة في بغداد.

بينما يهدد الجيش المدنيين في الفلوجة ب «العواقب الوخيمة» إذا لم يطردوا «داعش» من المنطقة، بحيث لا يبقى أمام الجيش إلا «الخيار الوحيد» بقصف المدينة، وستكون النتيجة مدمرة بشكل كبير.

فريق المتشددين في ايران يقوم بتعديل لجان المفاوضين

أجريت مؤخراً بعض التغييرات على فريق المفاوضين الإيرانيين مع P5 1 ، بتوجيهات من المرشد الأعلى علي خامنئي، وفصيل من أعضاء المجلس الايراني المتشدد المتحالف مع الرئيس أحمدي نجاد والحرس الثوري الايراني، وذلك عبر سلسلة من التحركات وراء الكواليس، و الرامية إلى الحد من نفوذ الرئيس حسن روحاني ووزير الخارجية جواد ظريف، ولعرقلة التنفيذ الكامل للاتفاق المؤقت مع P5 1 .

ووجهت مؤخراً مجموعة من أعضاء المجلس نداءً مباشراً إلى المرشد الأعلى علي خامنئي للسماح بإنشاء فريق للمراقبة والإشراف، مهمته الموافقة على كل المفاوضات التي تجري مع P5 1 ، وقد اكتشف الرئيس روحاني أن رجال الدين الأقوياء والرئيس السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني يقفون وراء هذه الخطوة بعد أن طالب روحاني و ظريف توضيحاً مباشراً من مكتب خامنئي، دون الحصول على رد واضح.

وفي 7 من الشهر الجاري، أدلى نائب وزير الخارجية عباس عرقجي بتصريح رسمي لوكالة الأنباء الإيرانية نفى فيه معرفته بوجود مجلس جديد وهيئة رقابة.

وازداد ضغط المتشددين حول المفاوضات مع P5 1 على تفاصيل تنفيذ الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 ، وتجلى ذلك واضحاً في إبطاء العمل على تفاصيل الخطة المؤقتة من قبل المفاوضين الإيرانيين بالتدقيق على كل كلمة في الوثيقة.

وعلى الرغم من تأكيدات عرقجي حول تنفيذ إيران لبنود الاتفاق إلا أن وكالات المخابرات الغربية تنتظر تأكيداً من الطرف الايراني ، فطبقًا لمسؤولين أمريكيين فإن المرشد الأعلى وبضغط من رجال الدين المتشددين الذين يخشون الفشل في العام القادم في الانتخابات البرلمانية، قاموا بهذا التحرك الآن بهدف هزيمة كل من روحاني و رفسنجاني.

على أن الهجوم من قبل المتشددين لا يقتصر على الداخل الايراني، ذلك أن مسؤولين من عهد أحمدي نجاد يتحركون دولياً، وينتقدون الاتفاق على الصفقة. «إذا كان البعض مسروراً بالاتفاق النووي، فهم يرتكبون خطأ جسيماً». وقال عباسي دواني ، الذي شغل منصب رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية خلال رئاسة أحمدي نجاد، «في الواقع، لا يوجد شيء لم نمنحه للغرب »، وأضاف: «لقد اغلقنا مفاعل آراك، و توقفنا عن تخصيب اليورانيوم بنسبة 20٪ ، ومن ثم تخفيض التخصيب إلى أقل من 5 في المئة، وأصبحنا عرضة للخطر. كما لا يسمح لنا بزيادة عدد أجهزة الطرد المركزي، ولا يمكن تثبيت جيل جديد من أجهزة الطرد المركزي. كما أن الخطوة التالية سوف تكون على الأرجح وقف تخصيب 5 في المئة أخرى».

ليبيا: إخفاق محاولة اعتقال قاتل السفير الأمريكي

أبو سفيان بن قومو المعتقل السابق في غوانتانامو وزعيم جماعة أنصار الشريعة في إفريقيا وليبيا أثار جدلاً في واشنطن خلال مناقشة حول تعريف الإرهاب. ولكن على أرض الواقع في ليبيا فإن القوات الأميركية الخاصة تتعقب المهاجمين على المنشآت الأمريكية في بنغازي في 11 سبتمبر/ أيلول 2012، حيث لقي السفير كريس ستيفنز وثلاثة أمريكيين مصرعهم.

وبحسب مصادر ليبية، حاول رتل عسكري أمريكي في 27 ديسمبر/ كانون الأول اعتقال شخصيات بارزة من القاعدة في جناح شمال أفريقيا –الجزائر وتونس، ولكن المهمة فشلت بعد تعرض الرتل لهجوم من جماعة أنصار الشريعة، وفي 30 من الشهر نفسه، داهم رتل عسكري أميركي مزرعة بالقرب من مصراتة، حيث تجتمع بعض قيادات جماعة أنصار الشريعة، وكان الهدف هذه المرة هو سفيان بن قومو الرجل الذي يعتقد معظم الليبيين أنه الرأس المدبر للهجوم على القنصلية الأميركية في مدينة بنغازي، في حين أنه قبل أيام قليلة من ذلك ، اختطف سيف الله بن حسين (أبي بنكية) العضو التونسي في جماعة أنصار الشريعة في مدينة سرت.

الجدير بالذكر أن أنصار الشريعة هي جزء من الجماعة الإسلامية (الجبهة الإسلامية في درنا) حيث تعرضت تلك المدينة الى سلسلة عنيفة من الهجمات الإرهابية، و خلال الأسبوع الأول من العام الجديد هزت ستة انفجارات كبيرة أرجاء المدينة، قتل خلالها اثنان من السلفيين. واستهدفت هذه الانفجارات في معظمها محال تجارية تملكها الأسر التي رفضت دفع الأموال للإرهابيين. في حين أقفلت البنوك الرئيسية أبوابها بعد هجمات مسلحة متكررة وعمليات سرقة كميات كبيرة من الأموال، والخطف مقابل فدية، وهناك انفجارات يومية، وقتل بدم بارد، في حين أن الوضع في بنغازي ليس أفضل من باقي المدن الليبية.

في 8 كانون الثاني/يناير، اعترفت وزارة الخارجية الليبية بالأحداث التي تجري على الأرض، وأعلنت أن جماعة أنصار الشريعة في بنغازي و أنصار الشريعة في درنا شاركت في اعتداء 11 سبتمبر (2012) ضد البعثة الخاصة للولايات المتحدة ، والمدرج في بنغازي ودرنة وطبرق والزاوية رسمياً على قائمة الإرهاب الأميركية. ومن المتوقع أن تضاف أنصار الشريعة في تونس إلى تلك القائمة، لكن من غير المتوقع أن تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى الاستقرار في ليبيا.

وتظهر بارقة الأمل مع عودة الرئيس السابق للمؤتمر الوطني مصطفى عبد الجليل الذي قدّم مبادرة جديدة للمصالحة الوطنية، وإعادة بناء قوات الأمن الوطني، لكن من الصعب تخيل كيف يمكن لمبادرة عبد الجليل أن تنجح بشكل عملي، حيث الصعاب أكثر من أن تحصى.

إشكالات التحول الديمقراطي في العالم العربي

■ الدكتور عبدالله تركماني

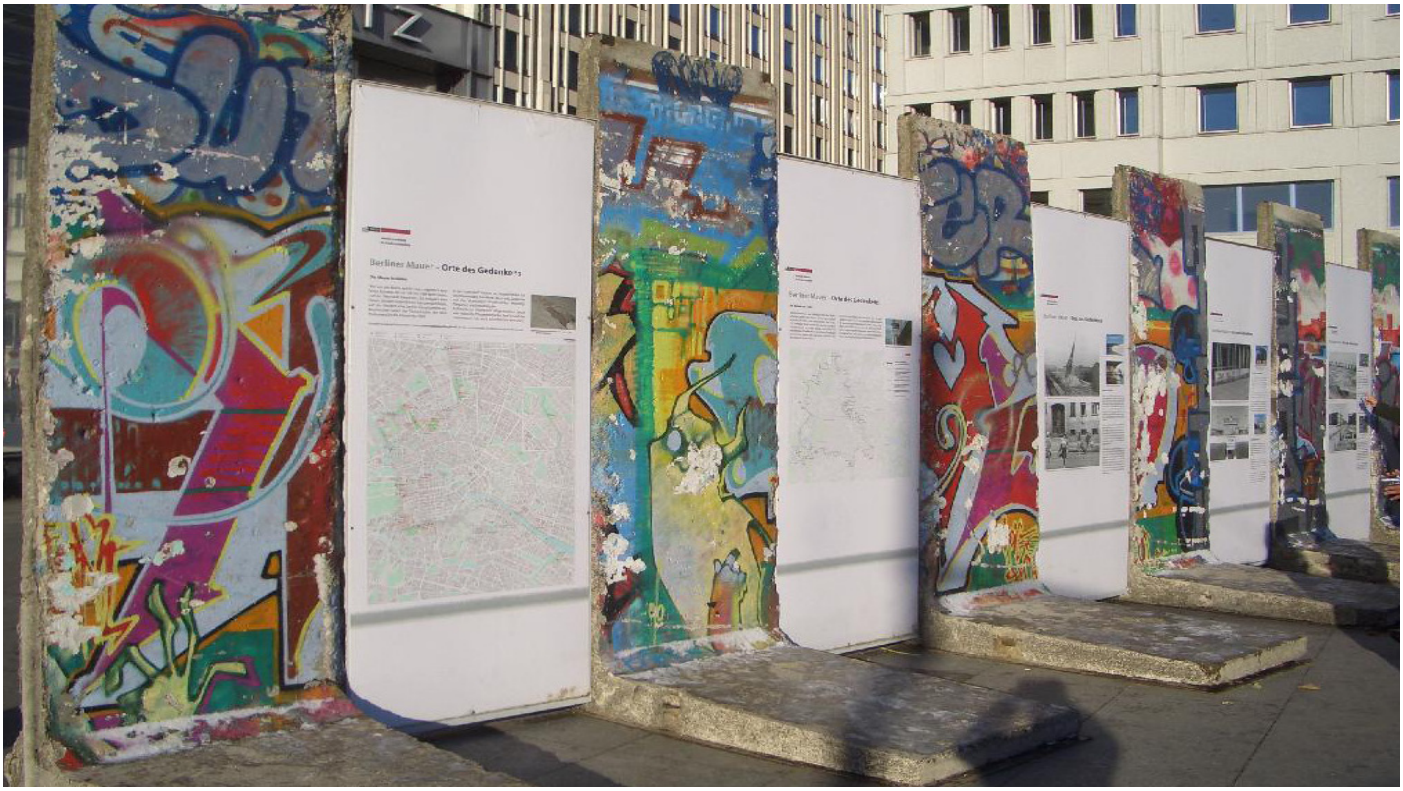

يشهد العالم اتجاهاً متزايداً نحو الديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة في العام 1989، ولعل من المفارقة أنّ رياح التحولات الديمقراطية التي هبّت على العالم انكسرت عند حدود العالم العربي. مما يثير تساؤلات عديدة: هل تتوفر شروط حقيقية لصياغة مشاريع تحول ديمقراطي في العالم العربي تحول دون احتمال قيام مشاريع ظلامية أو حروب أهلية تغرق بلداننا في المزيد من التأخر والمزيد من الأزمات ؟ مَن هي القوى المؤهلة لصياغة تلك المشاريع، وما هي أدواتها وما هي قدراتها على جعل تلك المشاريع قادرة على جذب الجماهير إليها، بعد كل الخيبات التي أصيبت بها مشاريع ربيع الثورات العربية في السنوات الثلاث الأخيرة ؟ وهل تستطيع الدول العربية التي لم تتعاطَ – بعد – مع متطلبات التغيير والإصلاح والديموقراطية بأن تبقى على حالها دون إصلاحات وتغييرات وتجديد ؟ هل تجاوزت رياح الإصلاح والدمقرطة المنطقة العربية وتركتها تتخبط في استبدادها، وفشلت في إحداث التغيير المنشود ؟ وهل عادت السياسة الأمريكية تحديداً والغربية عموماً إلى سابق عهدها حيث يتأسس تعاملها مع المنطقة وشعوبها وأنظمتها على قاعدة « الوضع القائم « ؟ وهل ما زالت القوى والبِنية الداخلية في أغلب المجتمعات العربية عاجزة فعلاً عن إجبار « الوضع القائم « على التغيير والانفتاح نحو دمقرطة حقيقية ؟

وعلى مستوى آخر: ما هي الأسباب الحقيقية لمقاومة التحول الديمقراطي في العالم العربي ؟ هل هي الثقافة السياسية السائدة التي ترفض من ناحية المبدأ القيم الديمقراطية ؟ هل هي التيارات الإسلامية التي ترى أنّ الديمقراطية « نظام غربي مستورد « لا يتفق مع مبدأ الشورى الإسلامي ؟ أم لأنه ليس هناك طلب حقيقي من قبل الجماهير للديمقراطية ؟ هل لأن المجتمع المدني العربي، بما فيه من أحزاب سياسية ومنظمات متنوعة، من الهشاشة أو الضعف بحيث لا يستطيع فرض الخيار الديمقراطي على النظم السياسية الحاكمة ؟

الإجابات على هذه الأسئلة وغيرها هي في غالبها محبطة، وربما أكثر الخلاصات إحباطاً هي مسألة الحاجة إلى دور حاسم من الخارج للضغط باتجاه الدمقرطة والإصلاح السياسي، وأنه من دون هذا الدور فإنّ القوى الداخلية أضعف من أن تحقق التغيير المنشود. لكنّ المعضلة الكبيرة هنا تكمن في أنّ الدور الخارجي فاقد للمصداقية السياسية، واهتمامه بهذه الأجندة أثار شبهات عميقة ليس فقط حول الغايات النهائية، بل تسبب أيضاً في إثارة سمعة سيئة حول المشروعات الديموقراطية نفسها.

وفي الواقع يختلف المحللون في تقييمهم لطبيعة التطورات التي تشهدها بعض البلدان العربية على صعيد التحول الديمقراطي. فبين مشكك في جدية ومستقبل « المشهد الديمقراطي «، ومتفائل بإرهاصاته وبما يمكن أن يفرزه من آثار مجتمعية إيجابية، حتى وإن كانت بطيئة، على المدى البعيد. ولكن تظل هناك بعض الظواهر الهامة التي يمكن الاتفاق عليها والتي تؤثر بشكل كبير على إمكانات مسار التحول الديمقراطي:

(1) – هيمنة نخبة سلطوية على عملية التحول، إذ ما تزال النظم تحتكر الهيمنة على السلطة السياسية وتحول دون اكتساب فاعلين سياسيين الخبرة السياسية المؤثرة والقدرة على تفعيل مجتمعاتهم وأخذ زمام المبادرة، كما يبدو أنّ عملية التحول تتقدم ببطء شديد أو تراوح مكانها أو تتراجع في بعض الحالات.

(2) – وضوح المطالب وغموض الوسائل، الظاهرة الأخرى اللافتة للانتباه هي اتفاق الفاعلين السياسيين على التحول والانتقال الديمقراطي كهدف استراتيجي، مع عدم وضوح الرؤية حول وسائل تحقيق هذا الهدف وطرق تعزيز هذه الأهداف.

(3) – الدور الخارجي، إنّ اهتمام الأطراف الخارجية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بالدفع بأجندة الإصلاح ودعم التحول الديمقراطي قد أثار جدلاً كبيراً وشكوكاً كثيرة. إذ يبدو أنّ الغرب ما يزال غير قادر على تبنّي الخيار الديمقراطي في المنطقة، لما قد يفرزه من وضعية جديدة غير موالية للمصالح الغربية.

وبشكل عام فإنّ الملاحظ لحالة الديمقراطية في بلادنا العربية، لابد أن يتوصل إلى استنتاجين أساسيين: أولهما، أنّ المنطقة العربية مازالت من أقل مناطق العالم تأثراً بالتطور الديمقراطي الذي يشهده العالم، والذي يتضمن انتقال نظم الحكم من الاستبداد إلى الديمقراطية، نحو أشكال أكثر تعددية وتنافسية واحتراماً لمنظومة حقوق الإنسان. وثانيهما، أنه في أغلب البلدان العربية توجد تجاذبات عديدة حول منهج وأسلوب تعزيز التطور الديمقراطي وغايته.

ولأنّ التجارب أنضجتنا والحوار الصعب قد بدأ يأتي أكله، بعد بروز ظاهرة التلاقح بين مختلف التيارات بعيداً عن العمى الأيديولوجي، فإنه أصبح اليوم من الممكن التفكير في بناء وفاق تاريخي يقوم على: اعتبار الديمقراطية هي المدخل إلى النجاعة التنموية الفعلية.

لقد حان الوقت للإصلاح والتحول الديمقراطي لبدء الطريق نحو التخلص من التبعية والتهميش وإعادة إنتاج الفقر والتأخر والتفاوت والجهل والتسلط، وذلك من خلال الاعتراف بانهيار عصر عربي بأنظمته وأحزابه ومؤتمراته وعقائده، وإجراء مراجعة شاملة للشعارات الكبيرة المعتمدة على أفكار تجاوزها الزمن، ونقد للذات، والبدء بقبول وفهم الوقائع العالمية الجديدة وانعكاساتها المحلية، ووضع حلول للحاضر والمستقبل لا تُستحضر من مفاهيم الماضي إلا بمقدار ما تنطوي على جدوى للحاضر والمستقبل.